مجلس التعاون

لحوار الأديان بين الإسلام والغرب

مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية تبدأ أول منتدى لمديري مراكز ها الجامعية

بيروت/متابعة/ فراس اليافعي:
بدأت مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية*، التي يترأس مجلس إدارتها صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود، أول منتدى لمدراء مراكز الوليد بن طلال الجامعية لحوار الأديان بين الإسلام والغرب ضمن سلسلة من المنتديات التي سيتم تنظيمها. وقد نظم مركز الأمير الوليد للتفاهم الإسلامي المسيحي (ACMCU) في جامعة جورج تاون Georgetown University في 19 مارس 2009م.

ويهدف المنتدى إلى استكشاف الإنجازات المختلفة لمراكز الأمير الوليد وللتنسيق حول فرص التعاون المشترك، والعمل بشكل جماعي واستراتيجي بين المراكز. وكان أحد أهم الأهداف أيضاً هو ضمان نقل المعرفة بين الشرق والغرب لتعزيز التواصل بين مختلف المؤسسات التعليمية ومناقشة أساليب نشر الوعي حول الاحترام والتسامح كفكرة معاصرة.

وقد حضر المنتدى 17 شخص من أهم المختصين في مجال التعليم، بالإضافة إلى مدير مركز الأمير الوليد بن طلال والأستاذة منى أبو سليمان المديرة التنفيذية لمؤسسة الوليد بن طلال الخيرية التي حضرت نيابة عن سمو الأمير الوليد. كما حضر مدراء وممثلين مراكز الأمير الوليد من جامعات هارفارد Harvard University وجامعة جورج تاون Georgetown University وجامعة كامبردج- Un versity of Cambridge وجامعة ادنبره UniversityofEdinburgh والجامعة الأمريكية في القاهرة AUC والجامعة الأمريكية في بيروت AUB.

ويعتبر هذا المنتدى هو الأول في سلسلة من المنتديات للحفاظ على استمرارية النقاش وتقوية العلاقة بين مراكز الأمير الوليد.

الاستاذة منى ابو سليمان المديرة التنفيذية لمؤسسة الوليد بن طلال

أضواء

"الديموغراطية" الكويتية إلى أين؟!

عبث سياسي. ردح نيابي. طلب استجوابات. تدبير مؤامرات. كيل اتهامات. مغالطات ومزايدات برلمانية. نزاعات علنية. صراعات جانبية. اصطفافات قبائلية. روح طائفية. مطالب صفتها «شعبية» وراقصوها على خشبة مسرح مجلس الأمة «برلمانيون»، يثيرون الغبار في رحلة الشتاء والصيف الكويتية.

جميل الذيابي

يتساءل المراقبون هل ما يحدث في الكويت متاجرة أم منافقة أم مناكفة أم منافحة؟ هل ما يحصل «غلطة» سلطة، أم خطأ نواب مع سبق الإصرار والترصد، أم خطأ شعب أتى بهؤلاء النواب إلى كراسي مجلس الأمة عبر صناديق اقتراع «شرعية»؟

في السنوات الأخيرة تدور الكويت في حلقة «مفرغة»، بسبب برلمان «مشحون»، وربما «مجنون»، حتى أصبحت «ديموغراطية برلمانية» أقرب إلى النقمة منها إلى النعمة على دولة صغيرة في حجم الكويت، تواجهها تحديات داخلية وخارجية! كيف حدث هذا ولماذا؟ كيف تحوّل العمل البرلماني من مراقب ومتابع لأداء الحكومة والمؤسسات التابعة إلى عاشق للمشاغبة، ومعوق للمشاريع، ومشوه للصورة الوطنية «الجامعة»؟ «ديموقراطية» الكويت كانت مسؤولة، عندما كانت تغني أغنية «وطنية» يرددها شعب واحد لا يعترف بالتقسيمات الطولية والعرضية، لكنها اليوم أصبحت «مضحكة مبكية»، صوتها «نشاز» يمقت سماعه الأقارب والأجانب.

لا شك في ان هناك نواباً كويتيين لا يقدرون كيفية المساهمة الوطنية الفاعلة لبناء الدولة وتحصين الشعب. نواب استسهلوا المهمة، وبثوا الإشاعات، وألفوا المشاغبات والمشاكسات. نواب يستهترون بالحريات والحقوق الدستورية، حتى أصبح شغلهم الشاغل خلق الأزمات وزيادة المشكلات، وسوق التخوينات ضد الآخرين تحت قبة مجلس «أمة» واحدة. نواب تتنازعهم نعرات وتقسيمات طائفية وقبلية وأيديولوجية، تبعدهم عن دورهم الحقيقي في تقويم أداء الحكومة ومحاسبة الوزارات، بهدف الحفاظ على الاستقرار، وتحقيق تنمية وطنية مستدامة، حتى ان الكويت تقترب بأفعال نوابها «العنترية» من إثارة «غبار» الفوضى في كل مؤسسات البلاد. ان ملاسنات النواب «المتفجرة» دائماً، تفسد قيم الديموقراطية واستقرار الكويت، وتضعفها وتضعها على شفير أزمات متلاحقة، وهو ما تساءل عنه أمير الكويت في خطابه الأخير عند إعلان حل البرلمان: هل يمكن ان يتحقق الانجاز في ظل أجواء مشحونة بغيوم الشد والتوتر والتعسف والتشكيك والترهيب؟ وأيضاً عندما تساءل: هل يليق ان تتحوّل قبة البرلمان إلى ساحة للجدل العقيم والخلافات وافتعال الأزمات، تعج بها الممارسات الشخصانية وعبارات التشكيك والاهانة بين أبناء المجتمع الواحد؟

يطل سؤال مشروع: لماذا يرهن الشعب إرادته ومستقبل بلاده بهؤلاء «المشاغبين» من دون أن يحرك ساكناً؟ خصوصاً أن المماحكات البرلمانية، التي تعطّل عمل الحكومة ومشاريعها التنموية ليست الأولى، إذ تكررت خمس مرات في ثلاثة أعوام، ما دعا إلى تدخل أمير الكويت ضد من يحاولون استغلال الثقة التي نالوها من الشعب، ويؤكد ذلك الشيخ صباح بقوله: «أتوجه إليكم (المواطنين)، ان تعينوني بقوة على حسن اختيار من يمثّلكم في صون مصلحة الكويت حاضراً ومستقبلاً، وتحقيق تطلعاتكم في وطن آمن مستقر مزدهر».

البرلمان الكويتي بممارساته «الظاهرة»، لا يعمل على تكريس الوحدة الوطنية، ولا يساعد في أمن البلاد واستقرارها، بل يزيد الإغواء وفق الأهواء، ويمارس فوضى «برلمانية»، تكرّس الانتقامية والشتائمية والإقصائية، التي لا تقل خطورة عن أي خطر خارجي، ما يعني ان المشهد الراهن مريض، لا يمكن تطبيبه بجرعة مسكنات، بل كان ينبغي تعليق البرلمان لمدة سنتين حتى «يطيح الحطب»، ويتنفس الشعب الصعداء من «هرطقات» نواب يحبذون رفع الأحذية.

في السنوات الثلاث الأخيرة، تحوّلت «الديموغراطية» الكويتية من مطلب شعبي وممارسة برلمانية عربية استثنائية إلى «مقلب» كبير، يجيّر للمصالح الشخصية والعصبية البغيضة. أخشى ان تتسرب بعض جمل ومفردات ومشاغبات بعض النواب الكويتيين إلى برلمانات دول خليجية أخرى، ما قد يتسبب في فوضى شائعة «غير خلاقة»، يكون المستفيد الأول منها أصحاب الأجندات «الضيقة» والمصالح الشخصية.

عن / صحيفة «الحياة» اللندنية

مع التكاليف الباهظة للنوادي التابعة للمراكز الطبية والمستشفيات

سعوديات يطلقن حملة «خلوها تسمن» ضد غلق نوادي الرياضة النسائية

الرياض/متابعات:
أطلقت شابات سعوديات «حملة إلكترونية» بعنوان «خلوها تسمن»، احتجاجا على قرار وزارة الشؤون البلدية بإغلاق جميع النوادي الرياضية النسائية التي لا تخضع لإشراف طبي من مستوصف أو مستشفى.

وتساءلت المحتجات عن البديل الذي يمكن أن يلجأن إليه في ظل التكاليف الباهظة للنوادي الصحية والرياضية التابعة للمستشفيات، وناشدن المسؤولين في وزارة الشؤون البلدية، وأمين محافظة جدة، إعادة النظر بالقرار، وسط تخوفهن من تأثيره على صحة اللواتي كن يمارسن الرياضة بالفعل، وبتن الآن مضطرات للتوقف نتيجة تطبيقه.

وتقول مها التي اشتركت في ناد رياضي قبل 6 أشهر: إنها لاحظتْ تحسناً ملحوظا في وزنها؛ إذ نقص بمعدل 21 كلجم نتيجة ممارسة الرياضة. وتشرح في تقرير للزميلة سحر خان، نشرته صحيفة «المدينة» السعودية الاثنين 23-3-2009، أنه سبق لها الاشتراك في ناد تابع لمستوصف صحي، «وكان السعر مبالغا فيه، وصل إلى 1500 ريال شهريا»، بينما لم يُطلب منها كشف يوضح حالتها الصحية. وإذ تعترف مها بامتلاكها عددا من الأجهزة الرياضية في المنزل؛ إلا أنها لا تحبذ استعمالها، لعدم وجود تشجيع، ولا إشراف مدربة متخصصة، مفضلة ممارسة الرياضة في مكان متخصص يوفر الدعم والتشجيع.

من جهتها، تشير «أم عبد العزيز» إلى أن النادي الرياضي صار المتنفس الوحيد لديها بعد عامين من الاشتراك به، بناء على نصيحة طبيب؛ إذ كانت تعاني من آلام بالركبة والقدم. وتتساءل «أين يمكن أن نذهب بعد إغلاق النادي؟»، وخاصة بعدما صارت تجد راحة نفسية في ممارسة الرياضة الجماعية، ومكانا لتفريغ ضغوطات المنزل والأسرة المرهقة يوميا.

كذلك، تشير جميلة إلى استفادتها من النادي الرياضي لأكثر من عام ونصف، وتشير إلى معاناتها من صعوبة ممارسة رياضة المشي بالأماكن العامة، بسبب المعاكسات والمضايقات، فيما يعتبر النادي النسائي المغلق «آمنا ومستقرا، ويفضله معظم الأزواج». وتلفت جميلة إلى أن الاشتراك بناد تابع لمستوصف طبي لن يكون خيارا متاحا لديها، بسبب ارتفاع التكاليف من جهة، وصعوبة المواصلات من جهة ثانية.

وتتساءل سارة عبد الله عن سبب «السماح للشباب بممارسة الرياضة في نواد مستقلة مصرح لها وغير تابعة للإشراف الطبي، بينما يمنع ذلك عن النساء رغم أن لهن نفس الاحتياجات؟»، وتضيف «المرأة أكثر حاجة للرياضة نظرا للمراحل التي تمر بها من حمل وولادة وضغوطات لا تستطيع التنفيس عنها في مكان آخر».

وتقول المدربة الرياضية بأحد النوادي إن عدم استمرار السيدات في ممارسة الرياضة التي اعتدنها سيحدث صدمة للجسم، تجعله عرضة للسمنة، مشيرة إلى أن «الفترة الأخيرة شهدت إقبالا كبيرا من النساء السعوديات على ممارسة الرياضة لعدة أسباب، منها المحافظة على الوزن المثالي، وتخفيف ضغوطات المنزل، وتكوين علاقات اجتماعية في ظل مجتمع نسائي مغلق وآمن». وتؤكد المدربة أنه رغم التاريخ الحديث للنوادي الرياضية النسائية التي بدأت منذ نحو 6 سنوات فقط؛ إلا أنها انتشرت بكثرة، بسبب تزايد الوعي النسائي بضرورة محاربة السمنة، وأهمية الرياضة للصحة العامة.

في المقابل، أوضح نائب المدير الإعلامي بأمانة جدة أحمد الغامدي أن ترخيص النادي الصحي يصدر من وزارة الصحة، بينما يصدر ترخيص النادي الرياضي من الرئاسة العامة لرعاية الشباب، وبناء على وجود الموافقة من هذه الجهات تصدر بعدها البلدية ترخيصا لفتح محل ومنح اللوحة.

وأضاف أن الأمانة تقوم بواجبها في إغلاق المواقع التي تسمى نواد وليس لديها تصاريح عمل من الجهات المختصة المذكورة، وإدارة الرقابة النسائية تقوم بجولات ميدانية لرصد جميع المواقع الخاصة بالنشاط النسائي، مثل: النوادي، والمشاغل النسائية المخالفة.

مدير الافتاءفي دبي: الحاجة "ماسة" لوجود المرأة "المفتية"

دبي / متابعات:
قال الدكتور أحمد بن عبد العزيز الحداد، مدير إدارة الإفتاء في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، إن الحاجة أصبحت «ماسة» لتكون هناك امرأة «مفتية» تخفف عن المفتين «عناء شرح بعض المسائل الفقهية للنساء،» داعيا «النساء المؤهلات» إلى التقدم للعمل في ذلك المجال.

وأضاف في تصريحات لـCNN بالعربية: "إذا وجدت المرأة المتأهلة والمتخصصة في العلم الشرعي، قرآنا وسنة وفقها وأصولا وقواعدهما ومعرفة الأعراف والأحوال، فلو وجدن في هذه الأيام فحي بهن، وسيخففن عنا كثيرا من عناء النساء اللاتي يحتجن إلى عنصر نسائي يشرحن لهن أحوالهن الأسرية والنفسية، والتي يشق عليهن بيانها للعلماء الرجال."

وحول فتوى كان أصدرها تجيز للنساء العمل في الإفتاء، قال الحداد: "الفتوى كانت جوابا عن سؤال وردني لمعرفة الحكم الشرعي في إفتاء المرأة، فكان الجواب عن علم، ولا أعلم خلافا بين أهل العلم أن المرأة الفقيهة القادرة على فهم النصوص، الحافظة لأقوال أهل العلم، أنها تجيب من سألها عما تعلم من رجال أو نساء، كما كانت نساء الصدر الأول من عصر الإسلام وغيره من مختلف العصور."

وتابع: "ذكرت في كلامي عددا كبيرا من النساء اللاتي وصلن مرحلة كبيرة من العلم أهلتهن للإفتاء فأفتين من غير تردد، فقد قال صلى الله عليه وسلم (من سئل عن علم، فكتمه جاء يوم القيامة، ملجما بلجام من نار، ومن قال في القرآن بغير علم، جاء يوم القيامة ملجما بلجام من نار)، وهذا يعم الرجال والنساء."

لكن الحداد يرى أن "على النساء أن يجتهدن في طلب العلم والجد فيه حتى يصلن مرتبة الإفتاء، فنحن في زمان ضاع فيه العلم عند كثير من الرجال وعموم النساء.. فكلامي إذا يستنهض همم النساء للعلم الشرعي الذي يرشحهن للإفتاء؛ لأن الحاجة إلى فقههن ماسة."

وحول موافقة علماء الدين في الدول الإسلامية لفتواه، قال الحداد: "نعم يوافقون ولا يكاد يوجد خلاف في فتوى المرأة المتأهلة، كما كانت أمهات المؤمنين يقمن بذلك وغيرهن من نساء المهاجرين والأنصار اللاتي تفقهن في مدرسة النبوة، ولم يكن الحياء يمنعهن من التفقه في دين الله."

وقال إنه سمع من عدد من النساء يردن أن يصبحن "مفتيات،" لكن "على ندرة ومن غير تأهل، وذلك يؤسفنا كثيرا، ولذلك لنا طموح... أن نستقطب من لديها أدنى تأهل من الراغبات وتأهيلهن في ميادين الإفتاء."

وقلل الحداد من أهمية موافقة الرجال للفتوى التي أصدرها، وقال: "من خلال ما تابعت من تعليقات على كلامي السابق، وجدت أن طلاب العلم والمثقفين أيدوا كلامي، وأما سواهم فلا عبرة بكلامهم، فإن كثيرا من الناس لا يعلمون."

من جهتها، رحبت وداد لوتاه، الناشطة الإماراتية في قضايا الأسرة والمرأة بفتوى الحداد، معتبرة أن المرأة قادرة على أن تكون مفتية، بل "إنها في بعض الحالات أقدر من الرجل على الإفتاء."

وأضافت في اتصال هاتفي مع CNN بالعربية، أن "كثيرا من النساء يشعرن بالحرج من طلب الفتوى في قضايا تخص المرأة، وقد لا يفهمها الرجل، ما يجعل وجود امرأة مفتية، ضرورة حقيقية."

وروت لوتاه، والتي تعمل موجهة أسرية في محاكم دبي، حالة امرأة راجعتها تطلب النصح بعد أن خذلها خجلها من إيصال قضيتها للمفتي، وتقول: "المرأة أرادت أن تعرف إذا كان الطلاق يقع عندما يجامعها زوجها من دبرها، ولكنها لم تستطع أن تجعل المفتي يفهم قضيتها خجلا منه."

وتابعت: "هناك قضايا أخرى شائكة في حياة المرأة، والأفضل أن تسأل عنها مفتية تكون أقدر على فهم عقل المرأة ونمط تفكيرها، وتاليا إعطاءها الفتوى والنصح والإرشاد بشكل مناسب يحفظ حياءها."

وزادت "أن الرسول المصطفى قال لأصحابه: خذوا دينكم عن الحميراء، يعني بذلك عائشة (زوجة النبي) رضي الله عنها لقدرتها على الإفتاء وأن تكون مرجعا لهم."

وعن تقبل الرجال لفكرة أن تكون المرأة مفتية، قالت لوتاه: "ربما يضحكون من الأمر في البداية، لكن مع الوقت، سيعرفون أن المرأة قادرة على أن تقوم بذلك الدور بكل مهارة واقتدار، إلا أن مجتمعاتنا العربية تأخذ وقتا لتقبل مثل هكذا أمور."

وتتفق لوتاه مع المفتي حداد في أنه لا يوجد امرأة مؤهلة حتى الآن لمنصب مفتية في الإمارات العربية المتحدة، لكنها قالت إن هناك نساء "فقيهات في السعودية مثلا، ويمكنهن القيام بذلك الدور، ونأمل أن نستطيع تأهيل النساء هنا في الإمارات، ليكن مفتيات."

الدكتوراحمد بن عبد العزيز

الأمير الوليد بن طلال يستقبل السفير الاسترالي لدى المملكة العربية السعودية

الرياض / متابعة / 14 أكتوبر / فراس اليافعي:
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة، بمكتب سموه بالرياض سفير استراليا لدى المملكة العربية السعودية السيد كيفين ماغي الذي كان برفقته وفد حكومي استرالي. وتضم الوفد الاسترالي كلا من السيد أيان وينغ المدير الإقليمي في مناطق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، والسيد مايكل كفانا المستشار التجاري، والسيد محمد كمال مدير تطوير الأعمال. وحضر اللقاء من جانب شركة المملكة القابضة الأستاذة نهله العنبر المساعدة الخاصة التنفيذية لسمو رئيس مجلس الإدارة.

وفي مطلع اللقاء، قام السفير كيفين ماغي بتقديم الشكر لسمو الأمير الوليد على إتاحته الفرصة للقائه. وتناول الطرفان آخر التطورات الدولية والإقليمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

وأشار السيد كيفين إلى أن الهدف من هذه الزيارة هو مناقشة الفرص الاستثمارية في استراليا، كما وجه دعوة إلى سمو الأمير لزيارة استراليا، كما كان حريصا على الاستماع إلى آراء الأمير الوليد وأضاف أن سمو الأمير معروف بمشاريعه المهمة والناجحة ومتميزٌ بنظرته الخاصة لفرص الإستثمار المستقبلية مما سيعود بالفائدة على استراليا.

وسبق أن استقبل الأمير الوليد في عام 2007م بمكتب سموه بالرياض وفدا برلمانيا استراليا برئاسة السيد بيتر سليبر النائب في البرلمان الاسترالي، كما استقبل سموه في مناسبة أخرى وفد نسائيا من أستراليا ترأسته السيدة فيونا هيل.

الامير الوليد يستقبل السفير الاسترالي لدى المملكه

تحذيرات من تزايد الظاهرة خليجياً

إماراتيون يقبلون على جراحات تجميل الوجه والجفن وإزالة التجاعيد

دبي متابعات:
كشف مؤتمر انطلق في دبي الإثنين 23-3-2009 أن جراحات التجميل تشهد إقبالا كبيراً بين الرجال في الإمارات ودول الخليج، لدرجة أن البعض يقترض من مصارف إسلامية أو تجارية لتمويل تلك الجراحات.

وفي الوقت نفسه أظهرت إحصاءات لدائرة الصحة والخدمات الطبية في دبي، وحصلت «العربية.نت» على صورة منها أن عيادات تجميل الوجه والجفن وإزالة التجاعيد بدبي استقبلت خلال العامين الماضيين ما يقرب من 10 آلاف رجل إماراتي وخليجي وعربي وآسيوي.

ويقود مناقشات المؤتمر رئيس الرابطة العربية لجراحي التجميل ووزير الصحة الليبي السابق الدكتور مصطفى الزيدي، ورئيس الرابطة الخليجية لجراحي التجميل اللواء طبيب سعود سلاش من السعودية، وعدد كبير من جراحي التجميل من الشرق الأوسط والعالم.

وأعلن المؤتمر الذي تنظمه شعبة جراحة التجميل بجمعية الإمارات الطبية أن التغير الذي حدث في مجال الفتوى الشرعية بصدور فتاوى تتيح إجراء جراحات تجميلية ساهم في تزايد نسبة الاقبال على إجرائها، ولا يقتصر الأمر على النساء بل حفز كثيرا من الرجال على الإقبال عليها.

واعتبر بيان وزعته إدارة المؤتمر على الصحافيين أن صدور هذه الفتاوى «أتاح لغير الميسورين من الرجال والنساء الحصول على قروض من مصارف إسلامية أو تجارية لتمويل تلك الجراحات».

وأعلن أن «دبي كانت السباقة في هذا المضمار حيث قامت بعقد اتفاقيات تمويل مع مصرفين كبيرين من مصارفها منذ نحو خمس سنوات لمساعدة مَنْ هم بحاجة إلى تلك الجراحات الحصول عليها وبشروط ميسرة، ناهيك عن تسهيلات الدفع التي تتبناها بعض المؤسسات الطبية».

وحذر المؤتمر من أن العائد المالي المرتفع لجراحات التجميل شجع الكثير من الأطباء من ذوى تخصصات بعيدة عن جراحات التجميل أو من غير المتخصصين من الأطباء، وأيضاً من غير الأطباء بالإضافة إلى بعض التجار والمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الباحثين عن الربح، على ممارسة جراحة التجميل، بعيداً عن القيم وأخلاقيات وأصول المهنة.

وكشفت المناقشات أن هؤلاء يخدعون المرضى بإعلانات مضللة، سعياً لجذبهم واستنزاف اموالهم.

ودعا المؤتمر الى تحرك المؤسسات التشريعية والرقابية في الخليج لوضع ضوابط ممارسة المهنة لمنع المتلاعبين والدخلاء من الإساءة إلى المهنة والمجتمع.

وقدر المؤتمر حجم الإنفاق العالمي على جراحات التجميل (الرسمية) في العام الماضي بنحو 70 مليار دولار، أجريت فيها أكثر من 50 مليون عملية جراحية وغير جراحية قام بها نحو 100 ألف جراح تجميل مرخص.

وأعلن أن عشرات الآلاف من جراحات التجميل التي تجرى في السوق غير الرسمية، وليس هناك أي تقدير رسمي يحدد حجمها.

في الوقت نفسه أظهرت إحصاءات لدائرة الصحة والخدمات الطبية في دبي، وحصلت «العربية.نت» على صورة منها أن عيادات التجميل بدبي استقبلت خلال العامين الماضيين ما يقرب من 10 آلاف رجل اماراتي وخليجي وعربي وآسيوي.

وأعلن التقرير أن إقبال الذكور على التجميل بالامارات زاد بنسبة 100%، مشيرا الى أنهم يجرون جراحات تجميل كانت تقتصر على النساء مثل إزالة التجاعيد وشد البطن وتجميل الجفن وتنعيم الجلد.

وأوضح أن العام الماضي سجل إقبال 64 اماراتيا و32 عربياً و39 آسيوياً بدبي على عيادات إزالة التجاعيد، و10 رجال إماراتيين وعربا أجروا جراحات تجميل الجفن، ومثلهم أجروا تجميلا للوجه.

وأفاد التقرير بأن 10 اماراتيين وعربا أجروا جراحة شد للبطن، و18 إماراتياً و9 عرباً أجروا علاجات تنعيم الجلد.

وكشف أن الرجال الذين طلبوا التجميل في هذه العيادات عام 2007 زاد على 5000 شخص نصفهم من الإماراتيين.

معارضوه أبدوا قلقهم من تسببه في شلل النظام البنكي

مشروع قانون في البحرين لوقف «إهانة» اللغة العربية

المنامة/متابعات:
مرّرت لجنة الخدمات بمجلس النواب البحريني مشروع قانون يلزم الوزارات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية بتحرير كل المكاتبات باللغة العربية في محاولة لما أطلق عليه أحد النواب «وضع حد للإهانة التي تتعرض لها اللغة العربية». ويرى معارضون لهذا المشروع أنه غير عملي وسيشل النظام البنكي خصوصاً.

ومن المنتظر أن يقر مجلس النواب المشروع خلال الأسبوعين القادمين قبل رفعه إلى مجلس الشورى الغرفة الثانية من المجلس التشريعي.

ويعاقب القانون الذي يتطلب موافقة مجلس الشورى قبل إقراره رسمياً، بغرامة لا تقل عن 50 ديناراً (نحو 135 دولاراً أمريكيا) ولا تزيد على 200 دينار (535 دولاراً) كل من «يخالف الالتزام بتحرير كل المكاتبات واللافتات التي توضع على المؤسسات باللغة العربية». ويسمح القانون بكتابة «التقارير الفنية» باللغة الإنجليزية لكنه يشترط وجود مذكرة مختصرة مترجمة للعربية.

وكانت العقوبات في القانون الذي نوقش في المرة الأولى بحسب رئيس لجنة الخدمات النائب علي أحمد (المنبر الإسلامي) يتضمن السجن والغرامة.

وقال أحمد إن اللجنة ارتأت إسقاط عقوبة السجن لأن «المقصود من القانون حث المؤسسات على استخدام اللغة العربية وليس إجبارهم». وأضاف النائب الحاصل على دكتوراه في استخدام وسائل الإعلام في التعليم «نحن دولة إسلامية ولغتنا هي العربية ومن الضروري أن تكون هوية البحرين ومظهرها العام عربيا».

وتشير المادة الثانية من دستور مملكة البحرين إلى أن «دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية»، لكن العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تعتمد الإنجليزية لغة أولى في أعمالها ومراسلاتها.

ودافع النائب عبدعلي حسن (كتلة الوفاق الإسلامية المعارضة) بحماسة عن القانون. وقال النائب الذي كان يرأس عمادة البحث العلمي في جامعة البحرين «اللغة العربية تدمر وتخترق من قبل العديد من اللغات الأجنبية». وأضاف «لغتنا أهينت وهي أهم ما نملك ولابد من إيقاف هذه الإهانة فهل هناك من ينزعج لذلك؟». وتابع «الغرامة المنصوص عليها في القانون ليست عقوبة بقدر ما هي محاولة لحماية لغتنا».

مجلس النواب البحريني

ويتضمن مشروع القانون اللافتات المعلقة على المؤسسات التجارية وغيرها، مشترطاً أن تكتب الأسماء باللغة العربية كلغة أساسية وبحروف أكبر من اللغات الأخرى.

في المقابل أبدى وكيل وزارة الصناعة والتجارة عبدالله منصور تخوفه من تأثير القانون في الاقتصاد والاستثمار. وقال في تعليقه على القانون إنه «أمر غير عملي ومكلف جداً وسيشل النظام البنكي خصوصاً أن مملكة البحرين بحاجة للاستثمارات، لا لوضع قيود عليها قد تؤخر ولا تقدم». وأضاف «اللغة العربية حفظها عن طريق حفظ القرآن ومحبيها».

ولا توجد إحصائية دقيقة للمتحدثين باللغة الإنجليزية في البحرين التي ظلت تحت الوصاية البريطانية ما يزيد على قرن من الزمان بين 1861 و1971، لكن مدارس البحرين بدأت قبل سنوات قليلة بتدريس اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية الأولى.

وتشترط معظم الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة أن يتقن موظفوها الجدد اللغة الإنجليزية بجانب اللغة العربية. وتعمل في البحرين عشرات المعاهد التي توفر دروساً بأسعار زهيدة لتعلم اللغة الإنجليزية.

وتوقع رئيس لجنة الخدمات أن يتحسن «استخدام اللغة العربية» في البحرين في حال إقرار القانون والذي سيعطي مهلة عامين لتعديل الأوضاع.